ياسين الحاج صالح *

مضاربة... مضاربة... مضاربة

لا يختلف المضاربون السياسيون في أوساطنا عن المضاربين الماليين في مجتمعات رأسمالية من حيث كونهم عنصرا مضعفا لعقلانية النظام العام، ومصدر تقويض له تحت تأثير دوافع أنانية وصغيرة، حتى لو انتحلت، ولطالما انتحلت، عقائد ثورية وتغييرية ووطنية.

التعريف الاقتصادي للمضاربة يضعها في تقابل مع الاستثمار، ويركز على عنصر المجازفة فيها، بل المقامرة، تطلعاً نحو ربح أعلى قلّما يوفره الاستثمار الذي يفترض عادة أنه يخلو من مجازفات غير محسوبة، ويعد بربح مضمون، وإن أدنى مما قد تدره المضاربة. والفارق الجوهري بين المستثمر والمضارب هو أن الأول يقف على أرض صلبة، يمزج عوامل إنتاج معروفة ويخطط ويدرس جدوى استثماره، وهو على العموم ينال ربحا له علاقة معلومة بالعوامل والرساميل والجهود التي وظفها. في المضاربة العلاقة غير معلومة، فقد يذهب الرأسمال المضارب كله، وقد يربح أضعافا مضاعفة لما قد يحلم به أي مستثمر. هذا هو الشيء الخطر وغير العقلاني في المضاربة: ضرب العلاقة بين الجهد والثمرة، بين البذل والنيل، بل ضرب فكرة القانون ذاتها. فرغم أن المضارب قد يخسر، فإنه قد يربح دون جهد تقريبا ما لا يربحه مستثمر إلا بمشقة. وقد تهرع رساميل كبيرة إلى المضاربة في قطاعات سجلت أرباحا لافتة (تسمى في أميركا «فقاعات»)، ما يدفع إلى انفصال حركات المال عن عمليات الإنتاج السلعي، وإلى خسائر كبرى مفاجئة على نحو ما حصل في الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

***

غير أن المضاربة نشاط إنساني أوسع من أن ينحصر في دائرة النشاط الاقتصادي، وسنقتصر هنا على الكلام عن مضاربات سياسية ومضاربات فكرية:

عرف تاريخنا المعاصر ظاهرة سياسية عرفت بالمزايدة، أي نزوع دول ومنظمات سياسية وأفراد إلى اتخاذ مواقف يفترض أنها موافقة للتوجهات القيمية السائدة أو الصاعدة في المجتمع أو الثقافة أو في قطاعات منهما، لكنها غير متوافقة مع القوى والطاقات المتاحة بتصرف الجهة المزايدة. تتضمن وضعية المزايدة أيضا إرادة تسجيل سبق على فاعلين آخرين في الحقل السياسي الإيديولوجي نفسه.

ويحرك الطرف المزايد تطلع إلى جني ثمرات كبيرة، على شكل شهرة وشعبية وشرعية وأرباح سياسية، دون حيازة القوى وبذل الجهود اللازمة من أجل ذلك.

كان تعبير التكسب السياسي شائعاً قبل عقدين من السنين أو أكثر لوصف هذه الظاهرة التي ربما يناسبها أكثر تعبير المضاربة السياسية، لكن كما يحصل بخصوص المضاربات المالية فإن أي أرباح تتحصل دونما جهد معرضة للتبخر بالسهولة ذاتها التي تحصلت بها. المنظمات والأفراد الذين اغتنوا سياسيا بفضل المزايدة قد يحتلون انتباه وسائل الإعلام وقطاعات من الجمهور لبعض الوقت لكنهم مرشحون أكثر من غيرهم للزوال دونما أثر، ولما كانت الأهداف المعلنة التي ضمنت الشهرة والشعبية للتنظيمات المضاربة تتجاوز قدراتها كثيرا، كانت تنساق إلى الارتباط بأطراف سياسية قوية نسبيا، دولا بخاصة، أو تتعرض أكثر من غيرها بسبب خفتها وهشاشتها إلى الاختراق من قبل أجهزة أمنية متنوعة، وعلى هذا النحو تحول ثوريون يطمحون إلى قلب الدول والمجتمعات إلى مرتزقة يؤجرون أنفسهم لمن يدفع، وهذا بمجمله فصل قبيح من فصول تاريخنا المعاصر في المشرق لعلنا لا نعرف بعد إلا القليل منه، لكن بعض الأسماء معروفة من الجميع.

وإذا كانت المضاربة المالية ابنة الرأسمالية، تدفع تمركز هذه حول دافع الربح إلى حدوده القصوى: أعلى ربح مقابل أقل جهد وفي أقصر وقت، لكن بأعلى مجازفة؛ فإن المضاربة السياسية ابنة تمركز اجتماعنا السياسي المعاصر حول السلطة، والطمع بأكبر قدر من السلطة، وتاليا النفوذ والهيبة والشهرة والمجد و... المال، في أقصر وقت وبأدنى جهد. ولا يختلف المضاربون السياسيون في أوساطنا عن المضاربين الماليين في مجتمعات رأسمالية من حيث كونهم عنصرا مضعفا لعقلانية النظام العام، ومصدر تقويض له تحت تأثير دوافع أنانية وصغيرة، حتى لو انتحلت، ولطالما انتحلت، عقائد ثورية وتغييرية ووطنية.

***

وليست المضاربة المعرفية أقل شأنا... في ثقافتنا المعاصرة تأخذ المضاربة المعرفية شكل التعميمات الكاسحة والنزعة التأملية و«النظران»، أي انفصال نظرياتنا عن خبراتنا وتجاربنا الحية، كما عن جسم المعارف المتاح في المجال الدراسي المعني. وفي اللغة الإنكليزية يطلق تعبير «سبكيولايشن» على المضاربة الاقتصادية كما على التأمل غير المنضبط أو النظران. يتعلق الأمر هنا أيضا بتطلع إلى القول الفصل «الحقيقة»، النظرية المبتكرة، دون الجهد المعرفي ودون الانضباط الفكري اللازم من أجل التحرر من ذلك، والدافع هنا أيضا الشهرة وبعد الصيت وما قد يبنى عليهما من مكاسب.

***

في الغرب الليبرالي، ثمة تناظر بنيوي بين الاقتصاد والسياسة والمعرفة من حيث أن لكل منها أساسا صلبا: الاستثمار، التمثيل، والتجربة؛ أو لنقل التمثيل عامة؛ فالأموال «تمثل» عملا بشريا متجسدا في سلع، والدول «تمثل» مجتمعات، والمفاهيم «تمثل» وقائع وخبرات. يلفت الانتباه مثلا أن المثقف الغربي المتوسط يوثق بحثه بالمراجع والمصادر، وربما بالتقصيات الميدانية، ما يفترض أنها أوثق صلة بـ«الواقع»، بصورة قلما تتاح للأبرع بيننا. نحن، حتى لو أهملنا رغبة في التعميم تتملكنا وقلما نتمرد عليها، وربما نازع سطو شائع بيننا (ليس أقل شيوعا بين الغربيين)، نجنح إلى ممارسة سلطة معرفية استبدادية على الوقائع عبر المبالغة في التعميم وادعاء أفكارنا تمثيل الوقائع دون إتاحة الفرصة لهذه لقول كلمتها أو الاعتراض على نظام تمثيلها. وفي ظننا أن العلاقة وثيقة بين نظام تمثيل الوقائع معرفيا وتمثيل الناس سياسيا، وربما تمثيل العمل البشري اقتصاديا. فالتمثيل الديمقراطي للمجتمعات ربما يتوافق أكثر مع التمثيل المفهومي المدقق للوقائع («المعرفة الموضوعية») ومع التمثيل «العادل» للعمل البشري (نظرية القيمة/ العمل). وقد تكون الديمقراطية والرأسمالية التنافسية والمعرفة الموضوعية متبادلة الإشراط. ومن المحتمل، إن صح ذلك، أن ما بعد الرأسمالية هو أيضا ما بعد الديمقراطية التمثيلية وما بعد الموضوعية في المعرفة (معلوم أن ما بعد الحداثة يتشكك في موضوعية المعرفة...). بالمقابل، ربما تتعذر الديمقراطية في ظل أوضاع معرفية تتسم بالمضاربة النظرية، ومع أوضاع اقتصادية تسود فيها بالمداخيل الريعية. فلهذه الأخيرة تأثير مماثل لتأثير المضاربة: فك العلاقة بين الجهد والثمرة أو بين البذل والنيل.

في الختام إن كان جذر للأزمة المالية والاقتصادية العالمية أرجحية العمليات المالية على عمليات الإنتاج المادي، ألا يمكن الكلام على أزمة فلسفية تنفصل بموجبها المعرفة عن أي مرجع واقعي (يسميها منظرو ما بعد الحداثة اللاارتكازية nonfoundatinalism) وتنتقد فيها نظرية التمثيل؟ وربما على أزمة سياسية عالمية تتمثل في الأصولية؟

غير أن هذه الأسئلة تحتاج إلى تناول مستقل.

* كاتب سوري

د. مصطفى اللباد *

أميركا: نظرة من فوق ضفاف المحيط الأطلسي

أكتب إليكم الآن من حي مانهاتن الشهير في نيويورك بعدما وصلت قبل أسبوع إلى الولايات المتحدة الأميركية لارتباطات بحثية وعلمية مع عدة جامعات ومراكز بحث أميركية. مازالت البلاد هنا تعيش وهج انتصار الرئيس الرابع والأربعين باراك أوباما واستلامه مقاليد الحكم في البيت الأبيض، تسلم أوباما تركة ثقيلة من سلفه جورج دبليو بوش، إذ إنه يواجه مجموعة من التحديات الكبرى مرة واحدة مثل الأزمة المالية والمصرفية المستمرة، وعجز في الموازنة الفيدرالية بلغ حدوداً غير مسبوقة في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية فضلاً عن حربين تخوضهما بلاده حتى الساعة في العراق وأفغانستان، وليس آخراً خسارة الهيبة الأميركية حول العالم من جراء سياسات الرئيس السابق.

ولا يعوض الهيبة المفتقدة انتشار العلم الأميركي على المنازل والمباني، كردة فعل على أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، فعندما تتاح الفرصة تسأل الأميركيين عن شعورهم بعد انتخاب أوباما لتكتشف أن الأغلبية تعيش تفاؤلاً مشوبا بالحذر، خصوصاً بسبب التركة الثقيلة التي سيضطر أوباما إلى التعامل معها.

ومع التفاؤل الذي يسود أميركا والعالم بعد انتخاب الرئيس أوباما، إلا أن هناك قضايا ستبقى محل إجماع من كل الرؤساء الأميركيين على اختلاف ميولهم ومشاربهم السياسية، ومن هذه القضايا التحديات والفرص التي تطرحها جغرافيا الولايات المتحدة الأميركية على الإدارات المتعاقبة وسياساتها الاستراتيجية.

أصارحكم القول بأن النظر إلى المحيط الأطلسي ليس كمثله في العالم، إذ إنك تنتقل بالطائرة في ثلاث عشرة ساعة من الشرق الأوسط إلى نيويورك تقضي منها ساعات ست عابراً المحيط من أوروبا إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأميركية.

لا أخفي عليكم أن التأمل في الأطلسي يبدو مختلفاً عن كل البحار والأنهار التي وقفت عندها من قبل، ومرد ذلك أنه عندما تحدق في الأطلسي تشعر وكأنك تجلس بالضبط عند نهاية العالم، حيث لاشيء أمامك سوى المياه. تبدو الخارطة الأميركية مثل شريحة أفقية كبيرة ممتدة من الشرق إلى الغرب، أي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الباسيفيكي، ولكن أميركا نجحت- بثقلها الدولي الطاغي- في تبديل علاقتها الجغرافية بتوازنات سياسية مغايرة مع دول العالم المختلفة؛ بحيث أصبحت هي الجالسة في بداية العالم بين مياه المحيطين، في حين تجلس باقي دول العالم عند نهايته!

حتى تستطيع عزيزي القارئ تخيل ما أحاول أن أشرحه لاحظ أن مساحة أميركا تبلغ حوالي9.83 مليون كيلومتر مربع، وهي رابع أكبر بلد في العالم من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والصين، في حين يبلغ عدد سكانها حوالي 305 ملايين نسمة لتحتل بذلك المركز الثالث عالمياً من حيث عدد السكان بعد الصين والهند.

بعيداً عن التصنيفات السياسية والأيديولوجية على أهميتها في التقييم يحتم الموقع الجغرافي على أميركا أن تكون قوة بحرية بكل ما لهذا المصطلح من معان وتبعات، ولهذا فقد ورثت أميركا زعامة القوى البحرية في العالم من إنكلترا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ويتمتع مواطنو الولايات المتحدة بسبب هويتها البحرية الصافية بفائض كبير من قيم الحرية والطموح الفردي غير المحدود، في حين تعتبر بلادهم أن المحيط الذي يفصلهم عن جغرافيا العالم الشرقي، أي العالم بدون كندا وأميركا اللاتينية، هي خط دفاعهم الأول.

وبالفعل لم تجرؤ أي قوة في التاريخ الحديث على غزو الولايات المتحدة الأميركية بعد إعلان استقلالها، ولم يفكر الاتحاد السوفييتي السابق أو ألمانيا النازية- حتى مجرد التفكير- في غزو الأراضي الأميركية بسبب المحيط الأطلسي الذي يقف كحائط صد جغرافي للدفاع عن أميركا، ولكن في الوقت نفسه يعتبر المحيط عائقاً جغرافياً كبيراً أمام أميركا للتفاعل بجدية مع باقي العالم، ولذلك نجد واشنطن الساعية للهيمنة على العالم بقوتها العسكرية الكاسحة تتخذ لنفسها قواعد بحرية وعسكرية على امتداد اليابسة، كما أن أسطولها البحري الأكبر في العالم يمخر عباب كل البحار والمحيطات وبمسافة قوة هائلة تفصله عن باقي الأساطيل البحرية في العالم.

تخرج من تأملاتك بانطباع مفاده أن المحيط الأطلسي هو الذي صنع عظمة أميركا في الواقع، وهو الذي يتحكم بأقدارها منذ استقلالها حتى قيام الساعة، إذ إن الجغرافيا هي قدر الأمم الذي لا فكاك منه.

تنهض بعد أن احتسيت قهوتك أمام المحيط الأطلسي وقد امتلكت مفتاح المعرفة الجغرافية التي قدّت وشكلت هوية أميركا وتاريخها، كلمة السر إذن فيما بلغته أميركا من قوة جبارة هو التحدي الخرافي المسمى بالمحيط الأطلسي. حتى الآن كانت أميركا على مستوى التحدي فاكتسحت العالم سياسياً واقتصادياً وعسكرياً منذ الحرب العالمية الثانية حتى اللحظة، ونقلت معارك سيطرتها على العالم إلى ما وراء المحيط، إلا أن تزحزح بؤرة القوة في النظام الدولي الراهن من جراء الصعود المتوقع لقوى دولية أخرى من شأنه أن يهدد هذا الاكتساح وتلك السيطرة وصولاً إلى مقاسمة واشنطن نفوذها العالمي في المدى المتوسط. ولكن هذه قصة أخرى نتناولها في مقال قادم إن شاء الله.

* مدير مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية - القاهرة

محمد صادق الحسيني *

سورية وإيران حليفتان لا تنفصلان!

إنه لأمر إيجابي بالفعل أن يرسل الزعيم الدرزي وليد جنبلاط رسالة تهنئة إلى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بمناسبة الذكرى الثلاثين لثورتها، لكن الأمر الأهم الذي ينبغي على هذا الزعيم اللبناني أن يستوعبه هو أن سورية الأسد التي يعاديها دون وجه حق هي نفسها حليفة إيران الاستراتيجية التي يهنئها، وهي نفسها شريكة «حزب الله» اللبناني في نصر يوليو/تموز، وجارة لبنان وخاصرته، والشقيقة الوفية لمبادئ الاستقلال والسيادة والحرية التي يتطلع إليها شعب الأرزة اللبنانية الوفي والصادق مع سورية أيضا!

كما أنه من الإيجابي جدا أن يوفد العاهل السعودي من يحمل رسالة الود والأخوة والوصال التي لطالما طالب بها العديد، واعتبروا أنها تأخرت كثيرا، ومع ذلك حسنا فعل الملك السعودي بأن اتخذ قراراً بتلافي ما فات، على طريق إصلاح ذات البين ولمّ الشمل العربي، لكن ما ينبغي التنبيه إليه جيداً ومبكراً بأن سورية الأسد لن يغريها شيء حتى لو أعادوا لها كامل حقوقها المغتصبة في الجولان، على أن تتخلى عن إيران فإن ذلك لن يحصل، فما بالك بأن يقوم زعيم عربي بإعادة المياه إلى مجاريها الطبيعية مع دولة عربية شقيقة مهمة كسورية، وهي من يملك فضل السبق على غيرها في الدفاع عن منظومة التضامن العربي في أحلك الظروف وفي أصعب أيام الشدة!

نقول كل هذا ليس من باب الشعر ولا الشعارات ولا من نوع الكلام المستعار، بل لمعرفة عميقة بمدرسة الأسد التاريخية، وكيف تقيس الموازين، وكيف تعقد التحالفات، وكيف تصبر عند الشدة على ضائقتها، ولا تقطع مع الشقيق أيا تكن خطيئته، ولا تخلع صاحبها وحليفها في زمن تدفق المصالحات والمبادرات.

فدمشق كما طهران تعرف إلى أين تتجه رياح السياسات الدولية بعد انتصاري يوليو ويناير، وكيف أن إمبراطورية الأمس التي ظنت هي ومن هابوها أو انبهروا بها أو خفضوا جناح الذل لها، بأنها الإمبراطورية التي لا تغيب عنها «بساطير» عساكرها المنتشرين في أربع رياح الأرض، هي اليوم أشبه بـ«الرجل المريض» الذي بات يتجرأ عليه حتى رموز بطانته من «كرزايات» زمن المحافظين الجدد، وكيف أنهم شربوا فجأة حليب السباع وصاروا يتحدثون بلغة مستعارة من رواد النصر، ليقولوا إن زمن الضغوط الأميركية قد ولّى.

ومع ذلك لابأس في ذلك ولا مانع من كل المصالحات والمبادرات الظاهرة والخفية والحاضرة والمستقبلية، والقوي هو من يعفو عند المقدرة، ولا يمنن على شقيق أو صديق بصفح هنا أو تغافل هناك، لكن الحديث الشريف بائن وواضح أيضا: «لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين»!

والكلام هنا موجه بشكل أساسي إلى الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، وإن كان يصلح مثالاً لأي نظير، وهو ما ينبغي أن نكون شفافين وواضحين فيه وضوح الشمس: إن هزيمة مشروع المحافظين الجدد في العالم وليس في بلادنا العربية والإسلامية فحسب هو الأساس وراء ما يحصل وسيحصل من الآن فصاعداً من مبادرات صلح ومصالحة بين أهل الدار، وعليه فإن اليد التي تصالح هنا أو تهنئ هنا لا يمكنها أن تغدر أو تعادي هنا أيضا أي أعضاء من نفس البيت، والمبادرة التي تطلب الود والوصال هنا لا يمكنها أن توقد الفتنة والتفرقة هنا أيضا أي في زاوية أخرى من نفس البيت العربي والإسلامي.

عليكم جميعاً يا من لاتزالون واقفين على الضفة الأخرى، وأنتم تتهيبون العبور إلى ضفة المنتصرين على العدو الصهيوني المتجبر، أياً كانت قناعاتكم الحقيقية حول النصر الذي علينا تنكرون أو المغامرة التي نحن بها تتهمون، نعم عليكم أن تتيقنوا بأن سورية لا تنفك عن إيران، وإيران لا تنفك عن سورية، وكلاهما لا ينفك عن لبنان ولا عن فلسطين... عندها وعندها فقط عليكم منا واجب القول: اذهبوا فأنتم الطلقاء، وقد حان أن تنزعوا ما بقي عالقاً في ظهور أمتنا من خناجر وسموم، وترفعوا الأذى عن أهلنا كلهم!

* الأمين العام لمنتدى الحوار العربي - الإيراني

نوريل روبيني *

آن أوان تأميم البنوك المفلسة

PROJECT SYNDICATE

قبل عام واحد تنبأت بأن خسائر المؤسسات المالية الأميركية ستصل إلى تريليون دولار على الأقل، بل ربما تريليونين. وآنذاك، اجتمع خبراء الاقتصاد وصناع القرار السياسي على أن هذه التقديرات كانت شديدة المبالغة، وذلك لأنه كان من المعتقد أن خسائر سوق الرهن العقاري الثانوي كانت في مجموعها لا تزيد على مئتي مليار دولار.

وكما أشرت، فمع انزلاق اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي إلى حالة من الركود الحاد، فإن خسائر البنوك كان من شأنها أن تمتد إلى ما هو أبعد من قروض الرهن العقاري الثانوي لتشمل كل أشكال قروض الرهن العقاري؛ والسوق العقارية التجارية؛ وبطاقات الائتمان، وقروض السيارات، وقروض الطلبة؛ والقروض الصناعية والتجارية؛ وسندات الشركات؛ والسندات السيادية وسندات الدولة والحكومات المحلية؛ هذا فضلاً عن الخسائر المرتبطة بكل الأصول والقروض المضمونة بأوراق مالية. والحقيقة أنه منذ ذلك الحين تجاوزت خسائر البنوك في الولايات المتحدة التريليون دولار بالفعل (وهو أدنى تقدير تصورته للخسائر)، والآن تتوقع مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي و«غولدمان ساكس» أن تتجاوز الخسائر تريليوني دولار.

ولكن إن كنت تتصور أن تريليوني دولار رقم ضخم بالفعل، فإن آخر تقديرات مؤسستي البحثية مرصد RGE تشير إلى أن مجموع الخسائر على القروض التي قدمتها الشركات المالية الأميركية، علاوة على هبوط قيمة السوق للأصول التي تمتلكها هذه الشركات (أشياء مثل الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري) سيصل إلى حوالي 3.6 تريليونات دولار.

إن بنوك الولايات المتحدة والتجار الوسطاء أصبحوا عُرضة لخسارة نصف ذلك المبلغ تقريباً، أي 1.8 تريليون دولار؛ أما بقية المبلغ فستتحمله المؤسسات المالية في الولايات المتحدة وخارجها. كان رأس المال الذي يدعم أصول البنوك حوالي 1.4 تريليون دولار فقط في الخريف الماضي، أي أن النظام المصرفي في الولايات المتحدة سيكون مديناً بحوالي 400 مليار دولار، أو ما يقرب من الصفر حتى بعد إعادة تمويل الحكومة والقطاع الخاص لهذه البنوك.

إن الأمر يتطلب 1.5 تريليون دولار إضافية لإعادة رأسمال البنوك إلى وضعه قبل الأزمة، وهذا المبلغ مطلوب لحل أزمة الائتمان وتمكين البنوك من العودة إلى إقراض القطاع الخاص. وهذا يعني أن النظام المصرفي في الولايات المتحدة مُعسِر في الإجمال؛ ويبدو أغلب النظام المصرفي البريطاني مُعسِراً هو أيضاً، وكذلك حال أغلب البنوك الأوروبية القارية.

هناك أربعة أساليب أساسية لتنظيف أي نظام مصرفي يواجه أزمة شاملة: إعادة تمويل البنوك وشراء الحكومة لأصولها الفاسدة (نموذج البنك السيئ)؛ إعادة التمويل مع توفير ضمانات حكومية للأصول الفاسدة- بعد أول خسائر تتعرض لها البنوك؛ شراء القطاع الخاص للأصول الفاسدة مع توفير الضمانات الحكومية (الخطة الحالية التي تبنتها حكومة الولايات المتحدة)؛ أو التأميم الصريح (ولنطلق عليه مسمى الحراسة الحكومية إن كنت تكره لفظ تأميم) للبنوك المُعسِرة ثم إعادة بيعها للقطاع الخاص بعد تطهيرها.

ومن بين الخيارات الأربعة سنجد أن الثلاثة الأول تعاني عيوباً خطيرة. ففي نموذج «البنك السيئ»، قد تبالغ الحكومة في تقدير قيمة الأصول الفاسدة، التي أصبحت قيمتها الحقيقية غير مؤكدة. وحتى في نموذج الضمانات فقد تبالغ الحكومة ضمناً في تقدير قيمة الأصول (أو المبالغة في قيمة الضمانات التي لا يتم تسعيرها على النحو اللائق من خلال الرسوم التي تتلقاها الحكومة).

وفي نموذج «البنك السيئ»، ستواجه الحكومة مشكلة إضافية تتمثل في إدارة الأصول السيئة كافة التي اشترتها- وهي المهمة التي تفتقر الحكومة إلى الخبرة اللازمة للقيام بها. وعلى هذا فإن الاقتراح المرهق للغاية الذي طرحته وزارة مالية الولايات المتحدة- الذي يجمع بين شطب الأصول السامة من دفاتر ميزانيات البنوك وتقديم الضمانات الحكومية في الوقت نفسه- كان يتسم بالتعقيد والافتقار إلى الشفافية إلى الحد الذي جعل الأسواق تسجل هبوطاً حاداً بمجرد الإعلان عنه.

وهكذا، فمن عجيب المفارقات أن يكون التأميم هو الحل الأكثر ملاءمة للسوق: فهو يخلّص حملة الأسهم العادية والممتازة من المؤسسات المفلسة، بل ربما الدائنين غير المؤمَّنين في حالة إعسارهم عن تسديد مبالغ ضخمة، في حين يقدم جانباً إيجابياً بعض الشيء لدافعي الضرائب. بل من الممكن أن يعمل على حل مشكلة إدارة أصول البنوك السيئة من خلال إعادة بيع أغلب الأصول والودائع- مع توفير الضمانات الحكومية الكافية- لحملة أسهم جدد من القطاع الخاص، بعد تطهير الأصول السيئة (كما حدث حين أفلس بنك «إندي ماك»).

والتأميم قادر أيضاً على حل مشكلة البنوك «الأضخم من أن تترك للإفلاس»، والتي تشكل أهمية كبرى بالنسبة للنظام ككل، والتي يتعين على الحكومة بالتالي أن تسارع إلى إنقاذها بتكاليف ضخمة يتحملها دافعو الضرائب. والحقيقة أن المشكلة تضخمت الآن، لأن الأسلوب الحالي في التعامل مع المشكلة أدى إلى استيلاء بنوك ضعيفة على بنوك أضعف منها.

إن دمج البنوك الميتة الحية هذه أشبه بمجموعة من السكارى يحاولون مساعدة بعضهم بعضا على الوقوف. ومن الأمثلة التي تسلط الضوء على هذه المشكلة استحواذ «جيه. بي. مورغان» على «بير شتيرنز» و«وامو»؛ واستحواذ «بنك أوف أميركا» على «كنتري وايد» و«ميريل لينش»؛ واستحواذ «ويلز فارغو» على «واتشوفا». ولكن التأميم من شأنه أن يسمح للحكومة بتفكيك هذه المسوخ المالية وبيعها لمستثمري القطاع الخاص باعتبارها بنوكاً أصغر حجماً وأفضل أداءً.

رغم أن السويد تبنت هذا الأسلوب بنجاح أثناء أزمتها المصرفية في مطلع التسعينيات، فإن التوجه الحالي الذي تتبناه الولايات المتحدة وبريطانيا قد ينتهي إلى إنتاج بنوك حية ميتة على غرار نموذج اليابان- التي لم تخضع قط لإعادة الهيكلة على النحو اللائق، الأمر الذي أدى إلى إطالة أمد الجمود الائتماني. ولقد عانت اليابان نتيجة لذلك شِبه ركود طيلة عقد كامل من الزمان بسبب فشلها في تطهير البنوك. والآن تجازف الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وغيرهما من بلدان العالم، بالانتهاء إلى نتيجة مماثلة- استمرار الركود لأعوام عديدة وانكماش الأسعار- إذا ما فشلت في العمل على النحو اللائق.

* أستاذ علوم الاقتصاد بكلية شترين لإدارة الأعمال بجامعة نيويورك، ورئيس مرصد RGE.
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»